أكد أن الفلسطينيين لا يستطيعون الانتظار إلى ما لا نهاية

محمود عباس في مقال للنيويورك تايمز: أنجزنا شروط إقامة دولة فلسطين

ينشر الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية المقال الذي كتبه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) بشكل خاص لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية ونشرته في عددها الصادر بتاريخ 17 أيار 2011.

فيما يلي نص المقال:

أجبر فتى فلسطيني يبلغ من العمر 13 ربيعاً قبل ثلاثة وستين عاماً على النزوح من بيته في مدينة صفد في الجليل مع عائلته إلى سوريا. واتخذ هذا الفتى مأوى له في خيمة من الخيام التي وزعت على اللاجئين الذي قدموا من فلسطين. وعلى الرغم من أنه وعائلته حلموا على مدى عقود طويلة بالعودة إلى بيتهم وأرض وطنهم، إلا أنهم حرموا من هذا الحق الذي يعد من أبسط حقوق الإنسان الأساسية. إن قصة هذا الفتى، كما هو حال الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، هي قصتي أنا.

في هذا الشهر الذي نحيي فيه ذكرى سنة أخرى من طردنا من أرضنا وتشريدنا منها – وهي الذكرى التي نسميها بالنكبة – ما يزال لدى الشعب الفلسطيني ما يدعوه للتشبث بالأمل: ففي شهر أيلول/سبتمبر المقبل، سوف نطلب من أسرة المجتمع الدولي وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بإقامة دولة فلسطين على حدود عام 1967 وقبول دولتنا العتيدة كعضو كامل العضوية في هيئة الأمم المتحدة.

يتساءل الكثيرون عن قيمة هذا الاعتراف في الوقت الذي يتواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضنا. وقد اتهمنا آخرون بتقويض عملية السلام وتعريضها للخطر. ومع ذلك، فنحن نؤمن بالقيمة الهائلة التي تنطوي عليها إقامة دولتنا العتيدة لجميع أبناء شعبنا الفلسطيني – بمن فيهم أولئك الذين يقيمون على أرض الوطن والذين يعيشون تحت الاحتلال والمقيمون في الشتات.

من الأهمية أن نستذكر بأنه في آخر مناسبة حظيت فيه قضية فلسطين باهتمامٍ مركزي في الجمعية العامة للأمم المتحدة كان السؤال الذي طرح على المجتمع الدولي يكمن فيما إذا كان يجب تقسيم وطننا إلى دولتين. وفي شهر أيلول/سبتمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة توصيتها وأجابت بالموافقة على هذه المسألة.

أقدمت العصابات الصهيونية بعد ذلك بفترة وجيزة على طرد العرب الفلسطينيين من بيوتهم وديارهم لضمان الغالبية الساحقة لليهود في دولة إسرائيل التي ستقام بعد فترة، وحينها تدخلت الجيوش العربية. وتبع ذلك اندلاع المزيد من الحروب وتهجير المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني. وقد كان أبناء هؤلاء المواطنين الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم هم من تعرضوا للقتل والإصابة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية يوم الأحد الماضي (15 أيار 2011) عندما حاولوا، وإن بصورة رمزية، ممارسة حقهم في العودة إلى ديار آبائهم وأجدادهم.

منحت الولايات المتحدة الأميركية اعترافها بالدولة الإسرائيلية بعيد دقائق من الإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل في يوم 14 أيار/مايو 1948، وفي المقابل، ما زال الوعد بإقامة دولة فلسطين قائماً لما ينجز بعد.

سيمهد انضمام فلسطين لهيئة الأمم المتحدة الطريق أمام تدويل النزاع باعتباره أمراً قانونياً، وليس مجرد أمر سياسي. كما سيمهد الطريق أمامنا لمتابعة الشكاوى ضد إسرائيل لدى مؤسسات الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية المنشأة بموجب المعاهدات ذات الصلة.

لا يجوز النظر إلى سعينا لنيل الاعتراف بدولتنا العتيدة على أنه حيلة أو مراوغة أو مسرحية سياسية؛ فقد ضحى الكثير من أبناء شعبنا رجالاً ونساءً بحياتهم لهذا الوطن من أجل الحرية والكرامة والاستقلال. نذهب اليوم إلى الأمم المتحدة لكي نضمن حقنا في العيش بحرية في ما تبقى لنا من أرض فلسطين التاريخية (والتي لا تزيد عن 22٪ منها). كنا نتفاوض على مدى 20 سنة مع دولة إسرائيل دون أن نقترب ولو قيد أنملة من إقامة دولتنا. لا يستطيع الشعب الفلسطيني أن ينتظر إلى ما لا نهاية، في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية إرسال المزيد من المستوطنين إلى الضفة الغربية المحتلة وتحرم أبناء شعبنا من الوصول إلى معظم أراضيهم وأماكنهم المقدسة، ولا سيما القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين. فلم تفلح الضغوط السياسية ولا الوعود التي قطعتها الولايات المتحدة لإسرائيل بمنحها المكافآت في ثنيها عن وقف نشاطها الاستيطاني.

ما تزال المفاوضات هي خيارنا الأول. ولكننا بتنا مضطرين، بسبب فشل هذه المفاوضات، إلى التوجه إلى المجتمع الدولي لمساعدتنا في المحافظة على الفرصة الأخيرة المتبقية للتوصل إلى نهاية سلمية وعادلة للنزاع العربي الإسرائيلي. تمثل الوحدة الوطنية الفلسطينية خطوة لا غنى لنا عنها في هذا المضمار. وبخلاف ما يصرح به بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، وما يتوقع أن يكرره خلال هذا الأسبوع أثناء زيارته إلى واشنطن، فإن الاختيار لا يكمن بين الوحدة الوطنية الفلسطينية والسلام مع إسرائيل؛ وإنما يكمُن هذا الاختيار بين حلّ الدولتين والاستيطان وبناء المستوطنات وتوسيعها على أرضنا.

على الرغم من المحاولات التي تبذلها إسرائيل لمنعنا من الانضمام لعضوية المجتمع الدولي التي انتظرناها طويلاً، فقد أوفينا بكافة الشروط التي تؤهلنا لإقامة دولتنا المستقلة والتي تنص عليها

اتفاقية مونتفيدو، وهي المعاهدة التي وقعت في عام 1933 وتحدد حقوق الدول وواجباتها. فالسكان الدائمون على أرضنا هم أبناء الشعب الفلسطيني، الذين اعترفت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً بحقهم في تقرير مصيرهم، واعترفت بهم كذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في عام 2004. كما يعترف المجتمع الدولي بإقليمنا على أنه يشكل الأراضي الواقعة ضمن حدود عام 1967، على الرغم من وقوعها تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

وفضلاً عما تقدم، فنحن نملك القدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى، ولنا سفارات وبعثات دبلوماسية في ما يقرب من 100 دولة. هذا وقد أشار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي إلى أن مؤسساتنا باتت على قدر من التطور والكفاءة على نحو يؤكد جاهزيتنا واستعدادنا لإقامة دولتنا المستقلة. وللوصول الى هدفنا يبقى الاحتلال الجاثم على صدورنا المعيق الرئيسي، لكن هذا لا يمنعنا من اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية المستقلة.

إن دولة فلسطين عاقدة العزم على أن تكون دولة محبة للسلام، وهي تلتزم بحقوق الإنسان والديموقراطية وسيادة القانون والمبادئ التي يرعاها ميثاق الأمم المتحدة. سوف تكون دولتنا مستعدة وجاهزة، حالما ننضم إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة، للتفاوض حول كافة القضايا الجوهرية في النزاع القائم بيننا وبين إسرائيل. ومن جملة القضايا التي ستركز عليها هذه المفاوضات التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين من أبناء شعبنا بناء على القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948.

وسوف تدخل دولة فلسطين في هذه المفاوضات من موقفها الذي يقضي بأنها دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة وتخضع أراضيها للاحتلال العسكري من قبل دولة أخرى، وليس باعتبارنا شعباً مهزوماً يبدي استعداده لقبول أية شروط تفرض عليه.

إننا ندعو الدول الصديقة والمحبة للسلام للانضمام إلينا في مسعانا نحو تحقيق تطلعاتنا وآمالنا الوطنية من خلال الاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام 1967 ومن خلال دعم انضمامها إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة. ولن يكون هناك مستقبل للأمل والكرامة لأبناء شعبنا ما لم يف المجتمع الدولي بالوعد الذي قطعه لنا قبل ستة عقود وما لم يضمن تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

محمود عباس
رام الله، 2011/5/16

(الترجمة عن الإنكليزية لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا")

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة. يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي فقط، وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر. ipsbrt@palestine-studies.org